

رئيس هيئة المستشارين نستغل ٢٢ حقلاً نفطياً فقط من أصل ٧٨

المستقبل يبدو متألماً أمام صادرات النفط العراقي

□ بغداد / قيس عبيدان



بقيت أرباح الشهر مثلما كانت لشهر آب. المشكلة كما هي الحال تتمثل بالافتقار الى البنية التحتية المناسبة التي كانت ولا تزال من اكبر العوائق أمام تحقيق أهداف الطاقة في العراق . كما شهد شهر أيلول ارتفاعاً آخر في الشأن النفطي بعد الاجتياح، فعلى طول الشهر كان العراق يصدر ما معدله ٢,٦٠٠ مليون برميل يوميا أي بزيادة عن صادرات شهر آب البالغة ٢,٥٦٤ مليون برميل . الصادرات تتصاعد منذ شهر تموز، أما قبل ذلك فقد كانت تتراوح صعوداً ونزولاً. مع هذا فقد صدر العراق اكبر كمية من النفط الى الخارج منذ الاجتياح الأميركي في ٢٠٠٣ . نتيجة لذلك فإن العراق يعتبر اليوم ثاني اكبر مصدر بين دول الأوبك بعد أن تجاوز إيران . و صرحت وزارة النفط بأنها تأمل الوصول الى ٢,٩ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٣ . يبدو ذلك هدفاً معقولاً، إلا ان المسألة تتعلق بالكمية التي تستطيع أنابيب النفط والموانئ استيعابها . لقد شهدت الموانئ الرئيسية في العراق توجهات عكسية في الشهر الماضي، فالبصرة – الدعامة الرئيسية للصناعة في البلاد – كانت تصدر ما معدله ٢,١٨٠ مليون برميل يوميا في شهر أيلول أي أقل من معدل شهر آب البالغ ٢,٥٢٢ مليون برميل و عن معدل شهر تموز البالغ ٢,٢١٦ مليون برميل . بينما شهد الخط الشمالي من كركوك الى تركيا ٤١٠ ألف برميل يوميا من الصادرات في أيلول .

كانت تلك اكبر كمية منذ شهر آذار عندما صدر ٤٠٠ الف برميل في اليوم الواحد . تعود هذه الزيادة الى استئناف اقليم كردستان صادراته النفطية في آب، حيث ضخ حوالي ١٢٠ – ١٤٠ الف برميل يوميا خلال الشهر الماضي، السبب في انخفاض صادرات الجنوب غير معروف بالتفصيل، حيث يمكن أن يعود الى عدد من القضايا مثل المشاكل الفنية و سوء الاحوال الجوية التي عادة ما تعاني منها مدينة البصرة . رغم الزيادة الطفيفة في صادرات الجنوب فان حقول النفط هناك تشهد توسعاً ثابتاً . في منتصف ايلول كانت حقول الجنوب تنتج حوالي ٢,٥ مليون برميل، التراجع الوحيد كان في حقل مجنون الذي تم اغلاقه لأجراء الإدامة و لن يستأنف حتى الانتاج المحلي الاجمالي .

لا يمكن التنبؤ دائماً بالانتاج النفطي العراقي، فهناك اشهر ينمو فيها ثم يعود فينهار. على مدى ثلاثة اشهر الآن تزداد الصادرات و الاسعار و الارباج، لكن قبل ذلك كان هناك انهيار على مدى شهرين. هذه ببساطة هي طبيعة الشأن النفطي في العراق. ما لم يبين العراق كل بنيتة التحتية التي يحتاجها فسيفسقى هناك تذبذب من صعود و نزول، و ان أي تراجع بسيط يمكن أن يؤثر على مجمل الشبكة و بسبب انخفاضها في الصادرات . مع هذا فان المستقبل يبدو متألماً، انها مسألة كم من الوقت يستغرق جمع كافة الأجزاء الضرورية لكي يتمكن العراق من الوصول الى كامل طاقته الكامنة.

ترجمة عبد الخالق علي

مرحلة الإنتاج بعد عامين بطاقة انتاجية تصل الى ٣٠٠ الف برميل يوميا. يذكر ان شركة نفط الجنوب وقعت عقد تطوير حقلي القيادة و النجمة بمحافظة نينوى مع شركة شانندول الانغولية الشريك الحكومي لشركة نفط الجنوب.

آفاق المستقبل

في تقرير نشره موقع افكار عن العراق باللغة الانكليزية جاء ما يلي: تشهد صناعة النفط في العراق نمواً متصاعداً لكنه غير ثابت أحياناً، فقد شهد شهر أيلول زيادة طفيفة في الصادرات النفطية التي لازلت هي المستوى الأعلى منذ عام ٢٠٠٣ . السبب في ذلك يعود جزئياً الى استئناف إقليم كردستان مبيعاته الخارجية، و في نفس الوقت

هذا الصحت يأتي في تزويد المستثمرين بالمعلومات والأدوات اللازمة لاستكشاف المشهد الاستثماري في العراق ما يؤدي لجذب مزيد من الاستثمارات وتنمية قطاع الطاقة في الدولة نفط الجنوب تقر بصعوبة استخراج نفط حقلي القيادة و النجمة في السياق ذاته أكد مدير عام شركة نفط الجنوب ضياء جعفر حجام صعوبة العمل في حقلي القيادة و النجمة اللذين يحتاجان الى خبرات متطورة لاستشارهما وقال في تصريح صحفي ان طبيعة النفط في مكانين هذين الحقلين تحتاج الى تقنيات متطورة لاستخراج النفط الثقيل الذي تنصف به آبار هذه القول، لافتاً الى ان النفوط في هذه المكانين اقرب الى حالة الصلابة. وأشار الى وضع خطة تطوير متميزة يدخل عبرها الحقلان

عام ٢٠١٧ لكن بدا أن هذا الهدف غير واقعي بسبب اختناقات البنية التحتية وضعف الإمكانات اللوجستية .ومن المتوقع أن يستهدف العراق ما بين ثمانية ملايين برميل يوميا و ٨.٥ مليون برميل يوميا لكن بعض المحللين والمسؤولين في شركات النفط يرون أن مجرد الوصول إلى ستة ملايين برميل يوميا بحلول ٢٠١٧ سيكون مهمة صعبة على البلد الذي دمّرتة الحرب .ومن جانبه قال فريدريك بونتون، مدير العلاقات الحكومية – الشرق الأوسط، مجموعة (سي دبليو سي): يضم العراق فرصاً مدهشة للمستثمرين في مجال المساعدة في تطوير البنية التحتية للطاقة في الدولة . وفي نفس الوقت، فهو يجمع بين تحديات فريدة وبيئية . ومن هنا، فإن الهدف من

إلى مشروعات ثنائية مع هذه الشركات ومتمليها من خلال وجودنا بدبي، لافتاً إلى أن العراق تعمل فيه ١٦ شركة عالمية وأن الكثير من الحقول غير مستغلة ما يتطلب المزيد من هذه الشركات، مشيراً إلى أن هناك ٧٨ حقلاً نفطياً موجوداً بالدولة المستغل منها فقط ٢٢ حقلاً .وتوقع الغضببان أن يرتفع حجم الإنتاج النفطي للعراق من ٣.٢ مليون برميل يوميا إلى ٨ ملايين برميل يوميا وذلك حتى ٢٠١٧، مشيراً إلى أن القطاع النفطي سوف يرفد ميزانية الدولة بما يقدر بـ ١١٥ مليار دولار بعد دخول المشروعات النفطية الجديدة إلى العمل، لافتاً إلى أن لدى العراق خططاً طموحة لتعزيز الطاقة الإنتاجية بمساعدة الشركات الأجنبية لتصل إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول

كشّف رئيس هيئة المستشارين لرئيس الوزراء ناصر الغضببان ان العراق يستغل ٢٢ حقلاً نفطياً من أصل ٧٨ حقلاً. وقال الغضببان في تصريح لصحيفة خليجية أن الاستثمار في الطاقة تمثل ٤٤٪ من المشروعات الاستثمارية للعراق، مقدراً نسبتها بـ ٢١٪ من ميزانية الدولة التي تعد الأكبر في تاريخ العراق، متوقفاً أن يبلغ إنتاج العراق من النفط ٣.٤ مليون برميل يوميا والصادرات ٢.٩ مليون برميل يوميا في المتوسط بحلول العام المقبل . وأشار الغضببان على هامش مؤتمر ومعرض مشاريع العراق الكبرى بدبي إلى أن إقامة هذا المعرض تأتي للإستفادة من دولة الإمارات والتي تعد مركزاً إقليمياً لكبرى الشركات العالمية العاملة في قطاع النفط والغاز، حيث من المتوقع الوصول

الموجز الاقتصادي

التنمية الصناعية تمنح 319 إجازة تأسيس لمشاريع صناعية جديدة

الصناعية (الغذائية ، السجيرية ، الورقية ، البلاستيكية ، الإنشائية ، الكيماوية ، الخشبية والصناعات المعدنية المصنعة) . وأوضح بأن المديرية منحت أيضاً ٢٣ شهادة اكمال تأسيس مشاريع مستوفية للشروط خلال شهر تموز وبلغت (١٤) مشروعاً لعدم التنفيذ.

اعلنت المديرية العامة للتنمية الصناعية احدى الدوائر التابعة الى وزارة الصناعة والمعادن عن منحها (٣١٩) اجازة تأسيس لمشاريع صناعية جديدة خلال شهري تموز وآب الماضيين .وذكر مدير عام المديرية محمد حسن عبودي في تصريح صحفي بأن هذه الإجازات توزعت على مختلف القطاعات

خبير اقتصادي: مشروع حذف الأصفار يخدم المواطن

وأضاف: أن المشروع سيوفر موارد مالية إضافية للبلد من خلال طبع عملات معدنية (الربع دينار والنصف دينار والدينار) حيث يكون العمر الافتراضي لهذه الفئات (٢٥) عاماً، بينما الورقية عمرها لا يتجاوز الثلاثة أشهر لأنها سريعة التعامل والتلف.

مشروع إعادة هيكلة العملة العراقية بعد حذف الأصفار الثلاث منها ضروري لأنه سيخدم المواطن والاقتصاد الوطني باعتبار ان الفئات الكبيرة ستتحول الى الف وحدة صغيرة، مما يسهل التعاملات في السوق والحسابات بالنسبة لدوائر الدولة.

شدد الخبير الاقتصادي عبدالحسن الشمري، على ضرورة تطبيق مشروع حذف الأصفار الثلاث من العملة لأنه يصب في خدمة المواطن والعملة الوطنية من خلال تقليل الكتل النقدية ذات الفئات الكبيرة في السوق المحلية. وقال الشمري إن تنفيذ

وزارة الإعمار تبرم مذكرة مع شركة (إعمار) الإماراتية في مجال الإسكان

صاحب الدراجي قوله: إن العراق يعد سوقاً واعدة وكبيرة ونطمح بأن يكون هناك تواجد للشركات العالمية الكبيرة والرصينة في العراق من أجل الاستفادة من هذه الفرص وكذلك خلق شركات مع شركات الوزارة من أجل تطويرها وادخال التقنيات الحديثة وتدريب الكوادر الهندسية والفنية العراقية، إضافة الى الاستفادة من تجارب الشركات الكبرى في مجال الإسكان والطرق والجسور والمباني العامة .

وقعت وزارة الإعمار مذكرة تفاهم مع شركة إعمار الإماراتية للاستثمار العقاري والتي تعد من كبريات الشركات العالمية في مجال التطوير العقاري والسكني. وقال بيان الوزارة تلقت المدى نسخة منه أمس الاول الخميس: إن توقيع العقد تم على هامش مشاركة الوزارة في معرض سيتي سكيب العالمي المقام في دبي والذي يضم كبريات الشركات العالمية في مجال البناء والإنشاءات. ونقل البيان عن وزير الإعمار محمد



خارج الحدود

واشنطن تعتبر تدهور قيمته دليل على نجاح لعقوبات

الريال الإيراني يترنح والمواطنون يتعرضون لضغوطات اقتصادية

لها بالعقوبات، وهو ما اثر على الظروف الاقتصادية في البلاد. وقررت الوزارة مع ذلك ان "العقوبات كان لها أيضاً تأثيرها، لكن يمكن تلافي ذلك اذا رغبت الحكومة الإيرانية في العمل بصدق مع مجموعة الخمسة زانداً واحداً"، اي الدول الاعضاء الخمس الدائمين في مجلس الامن و المانيا. وتدخلت الشرطة الإيرانية الاربعة الماضي في طهران لتوقيف تجار بالعملة الاجنبية غير شرعيين اعتبروا مسؤولين عن التراجع الحاد للريال، بحسب شهود.

وشهد الريال الإيراني الثلاثاء تراجعاً تاريخياً مقابل الدولار. وفي منتصف نهار الاربعة الماضي بدا وكأن العملة الإيرانية تستقر عند ٣٤ الف ريال للدول الواحد مقابل ٣٦ الف ريال بعد ظهر الثلاثاء، وكان سعر العملة قبل ثمانية ايام ٢٢ الف ريال للدول الواحد.

الإيرانية تتحمل مسؤولية ما يجري داخل إيران. "واضافت أن هدفنا كان وسيبقى اقناع النظام الإيراني بالتفاوض الجدي والصادق مع المجتمع الدولي بشأن البرنامج النووي". وتخضع إيران لعقوبات من الأمم المتحدة، إضافة الى حظر مصرفي غربي بدأ منذ ٢٠١٠ من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب رفض طهران وقف أنشطتها النووية التي توصف بالحساسة. ويتهم الغرب واسرائيل إيران بالسعي الى حيازة سلاح نووي، الامر الذي تنفيه طهران. وتؤيد واشنطن استراتيجية تقوم على المزاوجة بين الدبلوماسية والضغط عبر العقوبات الاقتصادية ازاء إيران. واعتبرت كلينتون ان الإيرانيين "انخدوا قراراتهم الخاصة بهم، والتي لا علاقة

استقرار". ويضيف انه سيكون من الصعب على النظام مواجهة انهيار الريال "حتى وان اشار البعض الى انه يملك احتياطياً من العملة الأجنبية بقيمة ٧٥ مليار دولار". وجرت مناوشات الاربعة في طهران حين حاولت الشرطة توقيف تجار عملة غير شرعيين متهمين بانهم يتحملون جزئياً مسؤولية انهيار العملة الإيرانية. وكانت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قالت الاربعة ان النظام الإيراني هو المسؤول عن تبعات أفعاله بشأن أزمة الريال، الذي شهد انخفاضاً تاريخياً هذا الاسبوع، بسبب العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني.

وصرحت كلينتون ردا على سؤال بشأن تراجع العملة الإيرانية، الذي ادى الى صدامات في طهران، "اعتقد ان الحكومة

□ طهران / المدى - وكالات

شهد الایام الماضية تراجع الريال الإيراني ليصل مقابل الدولار الواحد الى ما بين ٣٤ و ٣٦ الف ريال مقابل ٢٢ الف ريال في الاسبوع الماضي. كما ان باقي المؤشرات الاقتصادية تراجعاً واضحا في ٢٠١٢ ليلعب ٠.٤ بالمئة مقابل ٢ بالمئة في ٢٠١١، و٥.٩ بالمئة في ٢٠١٠.

وتوقع ان يغبى التضخم في مستوى عال جدا عند نسبة ٢١,٨ بالمئة، ونسبة البطالة عند ١٦,٧ بالمئة. وتمثل هذه المؤشرات في أعين الغربيين دليل نجاعة العقوبات التي فرضوها على إيران لإجبارها على التخلي عن أنشطة نووية حساسة، واعتبرت الخارجية الأميركية ان تدهور قيمة الريال دليل على "نجاح" العقوبات. وقال مسؤول اوروبي كبير "العقوبات تفعل فعلها"، مقراً بأن الهدف يتمثل في "تركيح الاقتصاد الإيراني".

وتتشبه الدول الغربية واسرائيل في سعي ايران إلى حيازة سلاح نووي. وأضاف الى اربع حزمات من العقوبات الاقتصادية والتجارية، تم التصويت عليها منذ ٢٠٠٦. وأضيفت عليها منذ ٢٠٠٨ عقوبات ضد البنوك والقطاع النفطي الإيراني، قررتها الولايات المتحدة، ثم الاتحاد الأوروبي، وصلت إلى حد حظر نفطي غير مسبوق منذ تموز/يوليو ٢٠١٢.

بيد ان الكثير من الخبراء يتفقون على انه بصرف النظر عن العقوبات، فإن النتائج الاقتصادية الهزلية لإيران تعود ايضا الى الإدارة "الكارثية" منذ ٢٠٠٥ التي يشرف عليها الرئيس محمود احمدي نجاد، الذي تنتهي ولايته في حزيران/يونيو ٢٠١٣. وحذر بول سوليفان من جامعة جورج تاون بواشنطن من ان "الاقتصاد الإيراني متماسك اساسا بفضل النهييب، وعاجلاً او أجلاً فإن الشعب سيقهر ان الامور ليست بخير. والمواطن الإيراني المتوسط الحال يتعرّض لضغوط ويمكن توقع عدم

